Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 8, No. 1, (Issue 15) Autumn & Winter 2025: 71-88
DOI: 10.30473/anb.2026.74944.1454

ORIGINAL ARTICLE

Principles of Halal Business in Nahj al-Balagha: A Comparative Study with Islamic Jurisprudence, Contemporary Islamic Economics, and Their Economic Impacts on Efficiency and Productivity

Saeed Kianpoor[1*], Amir Ali Farhang[2], Elham Rezaei[3]

1. Assistant Professor, Department of Economics, Payame Noor University, Tehran, Iran.
2. Associate Professor, Department of Economics, Payame Noor University, Tehran, Iran.
3. Assistant Professor, Department of Fiqh and Fundamentals of Islamic Law, Payame Noor University, Tehran, Iran.

Correspondence:
Saeed Kianpoor
Email: s_kianpoor@pnu.ac.ir

Received: 23 Jun 2025
Accepted: 15 Feb 2026

How to cite
Kianpoor, S., Farhang, A.A. & Rezaei, E. (2025) Principles of Halal Business in Nahj al-Balagha: A Comparative Study with Islamic Jurisprudence, Contemporary Islamic Economics, and Their Economic Impacts on Efficiency and Productivity. Current Studies in Nahj-ul-Balaghah, 8(1), 71-88. (DOI: 10.30473/anb.2026.74944.1454)

ABSTRACT

Halal business practices represent one of the most important topics in Islamic societies. This study is divided into two main parts: Islamic indicators in business and the Islamic market, and ethical and legal indicators, drawing from the teachings derived from Nahj al-Balagha and Prophetic traditions. Among the key Islamic indicators in business are adherence to fair wages for workers—which, from the perspective of Nahj al-Balagha and religious texts, constitutes a commitment to determining just compensation for laborers—as well as fulfilling obligations in transactions, ease of dealing, adherence to justice, the effectiveness of pricing in the Islamic market, and the prohibition of usury (riba) in dealings. These form the core indicators of the Islamic market from the viewpoint of Nahj al-Balagha and Islamic teachings. In the second part, any commercial activity seeking to operate within the framework of Islamic Sharia and ethics must adhere to ethical and legal indicators, such as principles of justice and fairness in work, the necessity of transparency and honesty, responsibility and respect for the rights of others, and the importance of consultation while avoiding fraud in all aspects of business. The study compares these principles with traditional Islamic jurisprudence (e.g., the prohibition of riba in fiqh) and contemporary Islamic economics (e.g., models of Islamic banking), while examining their economic impacts on efficiency (such as a reported 20% increase in productivity in halal markets, as observed in Malaysia) and equitable income distribution. It also highlights the role of governance and institutions in implementing these values, supported by real-world data, such as the global halal market valued at approximately 2.3–2.7 trillion USD (with projections reaching higher figures in coming years). The research methodology employed is descriptive-analytical, incorporating an Islamic economic model, with data collection relying on library sources from religious texts and economic statistics.

KEYWORDS

Halal business, Nahj al-Balagha, Islamic jurisprudence, contemporary Islamic economics, Islamic governance.

Copyright © 2025 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة الثامن، العدد الأول (المتوالي ١٥) خريف و شتاء، ١٤٠٣ش/ ١٤٤٦ق. (٨٨-٧١)

DOI: 10.30473/anb.2026.74944.1454

«مقاله پژوهشی»

مبادئ الأعمال الحلال في نهج البلاغة: دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي والاقتصاد الإسلامي المعاصر وآثارها الاقتصادية على الكفاءة والإنتاجية

سعيد كيانبور[١*]، أميرعلى فرهنك[٢]، الهام رضائي[٣]

١. أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة پيام نور، طهران، ايران.

٢. أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة پيام نور، طهران، ايران.

٣. أستاذ مساعد في قسم الفقه وأُسس الحقوق الإسلامية، جامعة پيام نور، طهران، إيران.

المؤلف المسؤول:
سعيد كيانبور

بريد االكتروني: s_kianpoor@pnu.ac.ir

تاريخ القبول: ١٤٤٦/١٢/٢٧
تاريخ الاستلام: ١٤٤٧/٠٨/٢٦

إرسال الاستشهاد إلى:
كيانبور، سعيد؛ فرهنك، أميرعلى و رضائي، الهام. مبادئ الأعمال الحلال في نهج البلاغة: دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي والاقتصاد الإسلامي المعاصر وآثارها الاقتصادية على الكفاءة والإنتاجية. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*، ٨(١)، ٨٨-٧١.
(DOI: 10.30473/anb.2026.74944.1454)

المخلص

يُعد العمل الحلال في الاقتصاد من أهمّ المواضيع في الجوامع الإسلامية. وقد تمّ بحثه في قسمين: المؤشرات الإسلامية في الأعمال والسوق الإسلامية، والمؤشرات الأخلاقية والقانونية، استنادًا إلى التعاليم الدينية المستمدة من نهج البلاغة والأحاديث النبوية. ومن المؤشرات الإسلامية في الأعمال الالتزام بأجور العمال، والذي يُعدّ، من منظور نهج البلاغة والنصوص الدينية، التزامًا بتحديد أجر الأجير. كما يُعدّ الالتزام بالوفاء بالالتزامات في المعاملات، وسهولة التعامل، والالتزام بالعدل، ومدى فعالية الأسعار في السوق الإسلامية، وتحريم الربا في المعاملات، من أهمّ مؤشرات السوق الإسلامية من منظور نهج البلاغة والتعاليم الدينية. وفي الجزء الثاني، فإن أي عمل تجاري يريد أن يكون ضمن إطار الشريعة الإسلامية والأخلاق الإسلامية يجب أن يلتزم بالمؤشرات الأخلاقية والقانونية مثل مبادئ العدل والإنصاف في العمل، وضرورة الشفافية والصدق، والمسؤولية والالتزام بحقوق الآخرين، وأهمية التشاور وتجنب الغش في العمل بجميع جوانبه. الدراسة تقارن هذه المبادئ مع الفقه الإسلامي التقليدي (مثل تحريم الربا في الفقه) والاقتصاد الإسلامي المعاصر (مثل نماذج البنوك الإسلامية)، وتبحث آثارها الاقتصادية على الكفاءة (مثل زيادة الإنتاجية بنسبة ٢٠٪ في الأسواق الحلال كما في ماليزيا) والتوزيع العادل للدخل. كما تبرز دور الحكمرانية والمؤسسات في تنفيذ هذه القيم، مع استناد إلى بيانات واقعية مثل سوق الحلال العالمي بقيمة ٢,٣ تريليون دولار. المنهج البحثي في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي مع نموذج اقتصادي إسلامي، وطريقة جمع البيانات تعتمد على المكتبات من خلال الكتب الدينية والبيانات الاقتصادية.

الكلمات الدليلية:

العمل الحلال، نهج البلاغة، الفقه الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي المعاصر، الحوكمة الإسلامية.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٦. ناشر هذه المقالة هو جامعة پيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المقدمة

في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، يتم منح الأفراد حرية مطلقة في كسب المال، حتى من خلال وسائل غير مشروعة ومدمرة مثل الربا، القمار، الاحتكار، والأسواق السوداء، دون النظر إلى حقوق الآخرين أو تأثيراتها الأخلاقية والاجتماعية. في مثل هذه الظروف، تصبح الحياة صعبة ومُرهقة، وتُستَباح القيم الإنسانية. ومع ذلك، في المقابل، ما يُعَنى به في النظام الاقتصادي الإسلامي هو الحلالية في الأعمال؛ بمعنى أنَّ الدخل يجب أن يأتي من وسائل مشروعة ومسموح بها دون أي محظورات شرعية. بناءً عليه، تُعتبر واحدة من أهم التحديات في أي نظام فكري أو اقتصادي تحديد النماذج والضوابط للتعاملات الاقتصادية التي تضمن حقوق الآخرين وتروج للعمل الحلال. الإسلام، كأكمل دين إلهي، لا يقتصر فقط على العبادات، بل يشمل أيضًا التوجيهات والإطارات لتنظيم الحياة المادية. كما عبّر الأستاذ جوادي آملي (١٣٨٨)، «في الإسلام، الأصل هو الإيمان وليس الاقتصاد؛ لكن العامة من الناس لا يستطيعون تحمل مشقة الفقر، وقد تُسلب منهم القدرة على الحفاظ على دينهم بسبب صعوبة العيش» (جوادي آملي، ١٣٨٨: ٥٤). من وجهة نظر نهج البلاغة أيضًا، تحظي المبادئ الأخلاقية والإنسانية في العمل بأهمية كبيرة، والمعايير المقررة لذلك هي العدالة، الأمانة، والتحفظ من الظلم في المعاملات. (إيفيس، ٢٠٢٤).

يتناول هذا المقال دراسة مفهوم العمل الحلال من منظور نهج البلاغة، ويشرح المبادئ والمعايير الإسلامية في هذا المجال لتقديم رؤية واضحة للوضع المثالي للعمل الإسلامي. تقارن هذه الدراسة مبادئ نهج البلاغة مع الفقه الإسلامي. (مثل تحديد الأجر في الفقه كما في كتب العاملي، ١٤١٠) والاقتصاد الإسلامي المعاصر (مثل نماذج المشاركة في البنوك الإسلامية كما في إرفاني، ١٣٨٣)، مع التركيز على دور الحكمرانية في تنفيذها عبر المؤسسات الرقابية (كما في رسالة الإمام علي إلى مالك الأشتر، دشتي، ١٣٧٨). كما تبحث الآثار الاقتصادية مثل تحسين الكفاءة والإنتاجية، مع استناد إلى بيانات واقعية لتقييم علل التشكيل أو عدمه في المجتمعات الإسلامية.

المعنى اللغوي للكسب

من الناحية اللغوية، الكسب هو فعلٌ يُفعل لجلب منفعة أو دفع مضرّة. كسب المال والعلم طلبهما، وكسب المعصية صبرٌ على المعصية وارتكابها. عرّف الراغب الكسب أيضًا بأنه ما يفعله الإنسان لنفسه أو لغيره. (القرشي، ١٤١٢: ١٠٩) في تاج العروس، الكسب طلب الرزق. (واسط الزبيدي، ١٤١٤: ٣٧) ويُطلق الكسب أيضًا على اكتساب شيء مادي أو معنوي؛ فإذا كان القصد الحصول على شيء وامتلاكه لنفسه، فهو كسب. ومن أمثلة الكسب أيضًا طلب الرزق والربح والمعيشة. وأحيانًا يكون للكسب معنى روحاني. (مصطفوي، ١٤٠٢:٥٤)

ويُذكر في القرآن الكريم اكتساب الروحانية أيضًا في قوله تعالى: [وَلْيُؤَاخِذْكُمُ اللَّهُ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ] [البقرة: ٢٢٤]. ويُذكر الفرق بين الكسب والتحصيل أيضًا في قوله تعالى: الكسب المطلق هو اكتساب أي شيء لنفسه، أما التحصيل فيقتضي نوعًا خاصًا من الاختيار والنية. [لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ] [البقرة: ٢٨٦]. ولما كان نيل الدنيا والمادية يقتضي نيل مقدماتها ووسائلها وضروراتها، فإن نيل الآخرة يقتضي أيضًا نيل الطهارة وسلام القلب. (مصطفوي، ١٤٠٢: ٥٦)

مصطلح «الكسب»

اصطلاحًا، عرّف الفقهاء «الكسب» بأنَّه: إحداث فعلٍ لتحصيل منفعة أو دفع مضرّة. أي إحداث فعلٍ يُحصّل به منفعةٌ وربحٌ، ويُدفع به أيضًا ضرر. (شريف مرتضى، ١٤٠٥: ٢٨٠) والكسب أيضًا حقٌّ ماليٌّ يُحصل أحيانًا من خلال نموّ مالٍ قائم، أو من خلال أداء عملٍ غير ماليّ كالأجور الناتجة عن عملٍ بشريّ. (محمود عبد الرحمان:٢٧١) في الأدبيات الغربية، هناك العديد من الكلمات التي تستخدم للدلالة على مفهوم الأعمال التجارية، ومن أبرز هذه الكلمات (Business، Trade)، (Commerce). أما كلمة (Commerce) ، فهي تُعرف على أنها نظام اقتصادي يشكل بيئة لأنشطة. (Business)، يشمل هذا النظام الأنظمة القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والثقافية والتكنولوجية التي تعمل في كل بلد. أما في معنى (Business)، فإنه يُقال أن الأعمال التجارية هي منظمة تشارك في معاملات السلع أو الخدمات أو كليهما مع المستهلكي. (Sullivan ٢٠٠٣: ٢٩) (إحدى القواميس المختصة في مجال الأعمال التجارية تعرف كلمة (Trade)، على أنها نشاط بيع السلع والخدمات بغرض تحقيق الربح من خلال شراء وبيع في السوق. (Business Dictionary ، ١٩٩٦: 503).

يبدو أن معنى كلمة (Trade) قريب جدًا من معنى كلمة (بيع) في الفقه الإسلامي. كمثال، يُذكر في شرح لمعة الشهيد الثاني التعريف التالي: «هو اي عقد البيع الإيجاب والقبول الدالان على نقل الملك بعوض معلوم وهذا كما هو تعريف للعقد يصلح تعريفًا للبيع نفسه» (العاملي، ١٤١٠: ٢٢١). في هذا المقال، نقصد بمفهوم الأعمال التجارية المعنى الأوسع لها، أي جميع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق الربح لتلبية احتياجاته المادية، وهذه الأنشطة قد تتم في شكل وظيفة في منظمة كبيرة أو صغيرة أو من خلال أنشطة اقتصادية فردية تُدار من قبل الشخص نفسه. لذلك، لا فرق ما إذا كانت الأنشطة الاقتصادية تتم على مستوى كبير في منظمة ضخمة أو على مستوى صغير في مشروع تجاري يبدأه الشخص برأس مال محدود.

المعنى اللغوى للحلال

من وجهة نظر معجمية، تأتي كلمة (حلال) من جذر حلال. وقد كتب بمعنى هذا الجذر: حَل الشِيءُ يَحِل- حِلا خِلَافُ هَرَمَ فُوَ حَلَال. (الفيومي، ١٣٨٣:١٤٧) الحلال معناه: [وَاحْلُ عُقْدَهِ مِنْ لِسانِي] [طه: ٢٧]، حلل عقدة من لساني.

«هو ما انفك من التحريم» (القرشي، ١٤١٢:١٦٦). الحلال: يا غير الحرام. (الحميري، ١٤٢٠:١٢٥٥) ولذلك يمكن القول: «الحلال: ضد الحرام» (الجزري، ١٣٩١:٤٢٨). باختصار، سُمّي الحلال حلالاً لأن كلمة (حال) في الأصل تعني حل العقدة، بينما كلمة (عقد) تعني عقدة، وفك العقدة نوع من التحرر، وأن يكون الشيء حلالاً للإنسان فهو نوع من الحرية له. (الطباطبائي، ١٣٧٤:٥٣٤).

وعند فهم مفهوم الحلال في القرآن الكريم، وردت كلمة (حلال) ومشتقاتها في نحو ٦ آيات فقط، مثل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رُزِقَكُمْ حَلَالاً طَيِّباً﴾ [النحل: ١١٤]، وهي تدعو إلى أكل الرزق الحلال الطيب. ويؤكد الطباطبائي (١٣٧٤: ٥٢٤)، أن الدين يوافق الفطرة، فالطيب الحلال مباح ومتناسب مع طبع الإنسان. كما وردت كلمة (طيب) مع (حلال) في عدة آيات، مما يدل على أن الرزق الحرام لا يُعتبر رزقًا حقيقيًا. وروى ابن عباس أن النبي ﷺ كان يسأل عن عمل الرجل الذي يعجبه، فإن لم يكن له عمل قال: «غفلت عنه، إذ المؤمن بدون عمل ناقص في دينه» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ٩). ويُعد طلب الرزق الحلال من أعظم العبادات، حتى قال النبي ﷺ: «العبادة عشرة أجزاء، تسعة منها في طلب الحلال» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ٩).

مكانة التجارة الحلال في نهج البلاغة والأحاديث

في **نهج البلاغة**، أكد الإمام علي (عليه السلام) أهمية **كسب الرزق الحلال** كضرورة دنيوية وسبيل للكمال والسعادة في الآخرة، داعياً إلى اجتناب المال الحرام والغش والفساد، واعتبره طريقاً للإيمان والتقوى والبركة. ويرى أن الكسب الحلال يحمل مسؤولية أخلاقية واجتماعية، وهو امتحان للبشر يتحقق معناه بالتقوى ومراعاة الحقوق الإلهية، كما يُعدّ حلاً للعقد الاجتماعية ينقل المجتمع من الفساد إلى العدل والسلام (الخطبة: ٢٢١)؛ (الحكمة ٣٧٥)؛ (الحكمة: ١٣٧)؛ (مصطفى، ٢٠٢٤).

كما أن قبول معظم العبادات مشروط بحلال الكسب، إذ يُعدّ طلب الرزق الحلال من أعظم العبادات. والعمل لكسبه أمر شريف، له وظائف اقتصادية واجتماعية، حتى لو لم يكن الشخص بحاجة مالية، فالروايات تكره ترك التجارة؛ قال الإمام الصادق (عليه السلام): «من ترك التجارة فقد ذهب ثلثا عقله» (الحر العاملي، ١٤٠٩: ١٦). ويحث القرآن على امتلاك عوامل الإنتاج وإعمار الأرض لتلبية الاحتياجات، ويُعدّ تحسين الظروف المعيشية والسعي الاقتصادي دليلاً على قوة الإيمان، كما قال الإمام الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي للمسلم العاقل أن يسافر إلا

في ثلاث: تحسين الأحوال، وزاد الآخرة، والملذات الحلال» (إيرواني، ١٣٨٣: ١٠١)؛ (باك‌نيا، ١٣٨٣: ٧٢-٥٨).

المؤشرات الإسلامية في الأعمال

يمكن اعتبار الفلسفة الوجودية لجميع المؤسسات، بغض النظر عن نوع نشاطها، أنها تُنشئ قيمة من خلال تلبية احتياجات العملاء. في هذه الحالة، أولًا، تصبح مطالب العميل موضوعية، ويسعى الفرد إلى الربح إلى جانب رضا العميل. ثانيًا، تُدرك مطالب العميل واحتياجاته بما لا يتعارض مع رضا الله، وتُؤخذ بعين الاعتبار برمتها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سَعَى في حاجة أخيه المؤمن، فكأنما عَبَدَ الله ألف سنة، صائمًا نهاره، قائمًا ليله، ومن سعى في قضاء حاجة أخيه المؤمن، فكأنما عَبَدَ الله تسعة آلاف سنة بالصيام وقيام الليل» (محدث النوري، ١٤٠٨:٤٠٩).

المؤشرات الإسلامية للأجور والرواتب في سوق العمل

من المؤشرات الإسلامية للأعمال التجارية **مراعاة أجور ورواتب العاملين**، كما أكد الإمام علي (عليه السلام): «ثَمَرَةُ التَّفريطِ النَّدامَةُ، وثَمَرةُ الحَزم السّلامَةُ» (دشتي، ١٣٧٨: ٤٧٦)، أي أن الإهمال يؤدي إلى الندم، والحزم يجنب الخسارة. ويُعدّ تحديد الأجر مسبقًا في بداية التوظيف من أهم الالتزامات لضمان العدل، كما في الاقتصاد الإسلامي الذي يستند إلى النصوص الدينية لتنظيم سوق العمل. (رضائي، ٢٠٠٥: ٦٤) وعن الإمام الصادق (عليه السلام): «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يكسب أجرًا حتى يعلم ما له» (الكليني، ١٣٥٩: ٢٨٩)، وعن الإمام الرضا (عليه السلام) نقل بأنَّ إعطاء الأجر المحدد يُشكر، وإعطاء أكثر قليلاً يُعرف بالزيادة، بينما الإنقاص يُظن به التقصير. ويُحرم استغلال العمال وإنقاص أجورهم، كما قال النبي ﷺ: «من أنقص أجيرًا من أجره أحبط الله عمله وحرم عليه رائحة الجنة» (الشيخ الصدوق، ١٣٤٩: ٤٢٧). كما يُوصى بالإسراع في دفع الأجور قبل أن يجف عرق العامل، كما فعل الإمام الصادق (عليه السلام) مع عمال الحديقة: «أدِّ لهم قبل أن يعرقوا» (الكليني، ١٣٥٩: ٢٨٩).

الموشرات إلاسلامية في المعاملات

العدالة التوزيعية هي توزيع الثروات والموارد بشكل يضمن الكفاف للجميع، كما في نهج البلاغة (الحكمة: ٣٧٥)، وتُقاس كميًا بنسبة الفقر (مثل انخفاضها في ماليزيا بنسبة ١٥٪ بعد تطبيق نماذج الحلال، باك‌نيا، ١٣٨٣). العدالة التوزيعية هي توزيع الثروات والموارد بشكل يضمن الكفاف والكفاية للجميع دون إسراف أو بخس، كما في نهج البلاغة (الحكمة ٣٧٥)، وتُقاس كميًا بانخفاض نسبة الفقر ومعامل جيني (مثل انخفاض الفقر بنسبة ١٥٪ في ماليزيا بعد تطبيق نماذج الحلال والحوكمة الإسلامية، باك‌نيا، ١٣٨٣؛ إرفاني، ١٣٨٣).

تحريم الحلف

يقول الله تعالى في الآية ٢٢٤ من سورة البقرة: [ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم لعلكم تتقون وتصلحون بين الناس والله سميع عليم] [البقرة: ٢٢٤].

وبناءً على الآية الكريمة، حيث حرم الله جميع أنواع الأيمان، فإن الحلف في أي عمل محرمٌ أيضًا من الوجه الأول. (حلي سيواري، ٦١٢). اليمين إما أن يكون مبنيًا على الصدق، وهو يمين صادق، أو يكون مبنيًا على الكذب، فيحلف الشخص كاذبًا. قال أبو عبد علي (عليه السلام): «من حلف بي وهو يعلم أنه كاذب فقد حارب الله، ومن حلف وهو يعلم أنه كاذب فقد حارب الله» (الكليني، ١٣٥٩:٤٣٥). وفي الروايات أنه لا ينظر الله إليه يوم القيامة إذا اشترى سلعته وباعها بالحلف (الحر العاملي، ١٤٠٩:١٦). «يا علي، لا تحلف بالله صادقًا ولا كاذبًا إلا لضرورة، ولا تجعل الله ذريعة ليمينك، فإن الله لا يرحم من حلف به كاذبًا ولا يحفظه» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠:٦٨). «إياك والحلف، فإنه يهلك المال ويذهب النعم» (الكليني، ١٣٥٩: ١٦٢).

الإقاله (الندم على فسخ المعاملة)

في اللغة العربية، تعني **الإقالة** تخليص الشخص مما يعانيه، أما في المصطلح القانوني فهي فسخ العقد برضا الطرفين. ويجوز للطرفين، وفقًا للمادة ١٠ من القانون المدني، استخدام إرادتهما الحرة في

شؤونهما المالية، سواء لإبرام العقد أو فسخه بالتراضي بعد إتمامه (المادة: ٢٨٣)، كما ينص القانون (إمامي: ٣٢٧). وتنتهي المعاملة بإعلان الطرفين نيتهما في الإنهاء (المادة: ٢٨٧)، دون أثر رجعي، فتبقى آثارها في الفترة السابقة. فإذا تم نقل الملكية ونُفذ العقد، تعود الملكية إلى الناقل، وإن لم يُنفذ الالتزام يُبطل بالإقالة. وفي الروايات الإسلامية، ذُكرت الإقالة في التجارة كمبدأ محمود، إذ لم يأذن رسول الله ﷺ لحكيم بن حزام بالتجارة إلا مع السماح بالإقالة للتائب النادم أو المعسر، قال ﷺ: «من فسخ صفقة تائب غفر الله له ذنوبه يوم القيامة» (الكليني، ١٤٠٧: ١٥١)؛ (محمدي ري شهري، ١٣٨٦: ٥٢٣). ومع ذلك، يرفض كثير من البائعين الإقالة اليوم رغم كثرة طلباتها، ويضعون لافتات تمنع الاستبدال أو الاسترجاع.

من جهة، حذرت الروايات من الاقتراض والدخول في الديون، ولكن من جهة أخرى، إذا كان الشخص غير قادر على توفير احتياجاته اليومية، فقد أُعطِيَ له الإذن بالاقتراض. هذا الأمر يعد من القضايا التي يواجهها العديد من الأعمال التجارية والصناعية، حيث يُؤَكّد أولًا على كسب الرزق من خلال العمل الجاد. أما إذا تعذر ذلك، فيمكن للفرد الاقتراض. كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إياكم والدين فإنه هم بالليل وذل بالنهار» (علامة مجلسي، ١٤٠٠:١٤١). وقد تم تحذير الناس من المبالغة في الدين لما يسببه ذلك من انحراف عن الصدق والأمانة. (علامة مجلسي، ١٤٠٠: ١٤٥) كما تم ذكر فوائد تقليل الديون، مثل إطالة العمر (الآمدي، ١٤٢٠: ٣٦٢).

جدول ١. أنواع القروض وفوائدها

نوع القرض	الوصف	الفوائد
قرض منزل	قرض طويل الأجل لشراء عقار	يوفر فرصة مناسبة للعيش المناسب
قرض شخصي	قرض شخصي بدون ضمانات	يمكن استخدامه لتغطية النفقات الطارئة
قرض استثماري	قرض لدعم المشاريع التجارية	يساعد في توسيع الأعمال وزيادة الربح
قرض تعليمي	قرض لدعم التعليم الجامعي	يساهم في تحسين التعليم وتنمية المهارات

المصدر: (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ١٤٧)

ذنب التأجيل في دفع حق الآخرين يُعدّ مثل ذنب أصحاب الابتزاز ومصداقًا للظلم. وفي هذا السياق، رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله: «من يمطل على ذي حق حقه وهو يقدر على أداء حقه فعليه كل يوم خطيئة عشر» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ١٤٧). هذه الرواية تشير إلى أنه إذا كان الشخص قادرًا على دفع حق الآخر وتأجل ذلك، فإن كل يوم يمر عليه يتم تسجيل ذنب مماثل لذنب الباطل.

الربح العادل

في الروايات، جاء تحذير من إيذاء المؤمنين، فقد تم تحريمه (الكليني، ١٣٥٩: ١٤٧)، ولذلك يجب أن يكون الربح المكتسب بطريقة لا تتعارض مع هذا المبدأ. كما ورد في حديث آخر: «الربح الذي يأخذه المؤمن من المؤمن يُعتبر ربا إلا إذا اشترى منه أكثر من مئة درهم، وفي هذه الحالة يمكنه أن يأخذ ربحًا يكفي لليوم الواحد، أو يشتريه للتجارة، فيمكنك أن تربح منه ولكن برفق» (الكليني، ١٣٥٩: ١٥٥). بصفة عامة، يُعتبر كسب الربح بعد أداء الحقوق الواجبة ليس فقط أمرًا جائزًا، بل هو عامل أساسي في دوران المال وازدهار التجارة. في الإسلام، يُعتبر هذا من علامات العقل، وعليه فإن تحقيق الربح الكبير في حال كان المال متداولًا بين الناس ولم يتم حجزه بدون حركة اقتصادية يُعتبر أمرًا جائزًا، بل قد يؤدي إلى توفير فرص عمل وانتعاش اقتصادي على مستوى الدولة (ميك، ١٣٨٥: ٢٤).

الإنصاف

الإنصاف هو معاملة الآخرين كما يريد المرء أن يُعامل، مع الالتزام بالتوازن في الحقوق دون إفراط أو تفريط، وهو الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي مع جميع الناس (مؤمنين وغيرهم)، كما عرفه الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة (حر العاملي، ١٤٠٩: ٢٢)، ويختلف عن الإيثار الذي يُخص المؤمنين فقط، ويُقاس عمليًا بمستوى رضا المتعاملين في المعاملات (مثل انخفاض الشكاوى التجارية بنسبة ٢٥٪ في الأسواق الحلال الناجحة، (مصطفى، ٢٠٢٤).

المساومة

من الجوانب المثيرة للاهتمام في آداب التجارة في الإسلام هو ما تم التوجيه إليه بشأن المساومة لتخفيض السعر والحصول على تخفيض من البائع، وهو ما يترك أثرًا نفسيًا إيجابيًا بعد عملية الشراء لدى الشخص، حيث يخلق نوعًا من الاطمئنان والراحة لأولئك الذين اشتروا سلعهم بعد المساومة. عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَاكِسِ الْمُشْتَرِيَ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ وَإِنْ أَعْطَى الْجَزِيلَ فَإِنَّ الْمَغْبُونَ فِي بَيْعِهِ شِرَائِهِ مَحْمُودٌ وَلا مَأْجُورٌ» (حر العاملي، ١٤٠٩:٤٥٥). كما قال الإمام الصادق عليه السلام في حديثه مع أبي حنيفة: «ما لله من الرضا أن أغبن في مالي» (الكليني، ١٣٥٩:٥٤٦). هذا المبدأ يعني أن المساومة يجب أن تكون على السعر العادل والواقعي للمنتج، وليس على أسعار غير منطقية أو تتجاوز القيمة الحقيقية للسلعة.

توزيع السلع

من وجهة نظر الرأسمالية، المشكلة الاقتصادية الأساسية هي **نقص الموارد الطبيعية النسبي**، أما الماركسية فتراها في **التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع**. وفي الإسلام، ترتبط المشكلة الاقتصادية أساسًا بـ**الإنسان نفسه وظلمه وكفره**؛ فالظلم يتجلى في التوزيع غير العادل للثروات والمعاملات غير السليمة، والكفر في إهمال استخدام الموارد الطبيعية والإنتاج والاستهلاك غير السليم. لذلك، تركز التعاليم الإسلامية الأخلاقية–الاقتصادية على مجالين رئيسيين: **توزيع الثروات** و**توزيع السلع والخدمات (المبادلات)** (إيرواني، ١٣٨٣: ١٠١). ومن المبادئ الأخلاقية في توزيع السلع: إزالة الوساطة غير الضرورية، نفي البيع غير العادل، عدم التدخل في معاملات الآخرين، حظر بيع السلع المقلدة، ومنع الإعلانات الكاذبة. كما يُعد **الاحتكار** من الكبائر في الأعمال التجارية التي نهى عنها الإسلام بشدة. ويظهر الاحتكار بأشكال مختلفة، لكن الشكل الأبرز والمحرم بشدة في الروايات هو تخزين السلع الأساسية والضرورية للمجتمع وإخفاؤها، مما يسبب ندرتها وارتفاع أسعارها. وتشمل شروط ظهور الاحتكار: وجود الحاجة والاضطرار، وفقدان المجال المعرض (عدم وجود بدائل). ومن العوامل المساعدة: عدم وجود شبكة توزيع سليمة، الكوارث الطبيعية، التوزيع غير العادل للدخل، ضعف الإيمان وعدم التزام البائعين بالمبادئ الأخلاقية والدينية، قلة المنتجين والبائعين، وكثرة المستهلكين (سبحاني، ١٣٨٠: ٦٥).

وقد تم ذكر عدة أنواع من الاحتكار، ومنها:

- حبس السلع الذي يؤدي إلى غياب أو نقص شديد في السوق مما يتسبب في أزمة أو صعوبة للمستهلكين؛
- حبس السلع الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السوق، ولكن لا يتسبب في صعوبة للمستهلكين؛
- حبس السلع لمنع الركود والكساد في السوق وتحقيق الانتعاش؛
- حبس السلع من قبل المستهلكين وليس الموزعين، لتخزين قوت السنة وليس للتجارة (سبحاني، ١٣٨٠: ٦٦).

تعتمد درجة الاحتكار ومدته على وضع السوق وطلب العملاء على السلع. طالما أن عقلية المستهلكين مليئة بالقلق وعدم اليقين بشأن المستقبل ويعتقدون أن نقص السلع المؤقت هو نقص دائم، فإنهم يتسارعون في شراء السلع بكميات تتجاوز حاجتهم من أجل التخزين (وليپور، ١٣٨٦: ١٥٦–١١١).

من الأوصاف التي وردت في الروايات بشأن المحتكرين، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يُحشر المحتكرون وقاتلوا الأنفس إلى جهنم في درجة واحدة». المحتكرون وقاتلو الأنفس في جهنم في نفس الدرجة (نصيري، ١٣٨٧: ٩٧٣٩).

• قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من احتكر طعامًا على أمتي أربعين يومًا وتصدق به، لم يُقبل منه». كل من يحتكر الطعام لمدة أربعين يومًا على أمتي، إذا تصدق به فلن يُقبل منه (نصيري، ۱۳۸۷:۹۷۲۰).

• مبدا عدم الغش في البيع

من بين الآفات السلوكية التي قد يقع فيها العاملون في مجال الأعمال في مجال البيع هي الغش، وقد حذر القرآن الكريم من هذه الآفة:

• [وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] [هود: ۸۵]. (ويا قوم، أوفوا المكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين)، كلمة (أوفوا) من فعل (إيفاء) وهو ما يعني دفع حق الشخص كاملاً، بينما (بخس) تعني النقصان. في هذه الآية، ذكر المكيال والميزان هو تفصيل بعد إجمال يبين مدى أهمية هذه المسألة بحيث لا يمكن للمجتمع الاستغناء عنها (الطباطبائي، ۱۳۷٤:٥٤٢).

في أوائل آيات سورة المطففين، يذم الله تعالى من يمارس هذه الفعلة، حيث يقوم المطففون بحفظ حقوقهم بأنفسهم ولكنهم لا يحترمون حقوق الآخرين، مما يؤدي إلى فساد في المجتمع الإنساني لأن أساسه هو التوازن بين الحقوق المتبادلة، وإذا اختل هذا التوازن، فإن كل شيء يفسد (الطباطبائي، ۱۳۷٤: ۳۷۹). الغش يشمل التقليل في كمية وجودة البضاعة عند المعاملة. (هادوي نيا، ۱۳۸۷: ۱۳۸)

من جهة أخرى، فإن الروايات تربط الغش بالمجاعة، في حين تعتبر وزن البضاعة الزائدة سببًا لبركة المال:

• قال النبي صلى الله عليه وآله: «إذا كثر الزنا بعدي، كثر موت الفجأة، وإذا طفف المكيل، أخذهم الله بالسنين والنقص، وإذا منعوا الزكاة، منعت الأرض بركاتها من الزرع والثمار والمعادن، وإذا جاروا في الحكم تعاونوا على الظلم والعدوان، وإذا نقضوا العهود، سلط الله عليهم عدوهم...» (ابن شعبه، ۱۳۸۲: ٥۱).

المنتج المعيب

من القضايا التي قد يواجهها الناس هي بيع المنتجات المعيبة أو التالفة، وهذا إما أن يكون البائع على علم بالعيب أو غير مدرك له. إذا كان البائع على علم بالعيب، يجب عليه إبلاغ المشتري بهذا العيب، وفي هذه الحالة، لا يحق للمشتري فسخ العقد بسبب العيب في المنتج:

• قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم أن يبيع لأخيه بيعًا فيه عيب إلا أن يبينه له» (ابن شعبه، ۱۳۸۲: ٥۹).أ ما إذا لم يكن البائع على علم بالعيب وبعد البيع اكتشف المشتري العيب في المنتج، ففي هذه الحالة، لأن العقد كان مبنيًا على بيع منتج سليم وغير معيب، فإن المشتري يحق له فسخ العقد.

الإنتاج والاستهلاك

الإسراف يعني تجاوز الحد، ولذلك فإن أي مصروف يتجاوز الحدود اللازمة من حيث المعايير العقلية والشرعية والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والفردية يعتبر إسرافًا، وهو من الكبائر ويؤدي إلى نتائج سلبية. نظرًا لاختلاف مراتب الحاجة من حيث الشدة والضعف، وبعضها أكثر أهمية وضرورة من البعض الآخر، فإن الإنفاق على تلبية الاحتياجات الأقل أهمية في حالات وجود حاجة أشد يُعد إسرافًا. ولذلك، فإن أهم مبدأ أخلاقي في مجال الاستهلاك هو الاستهلاك المبني على الحاجة واستهلاك الكمية المناسبة لتلبية تلك الحاجة (سبحاني، ۱۳۸۰: ۷٦-٤۹). أما في مجال الإنتاج، فإن المواضيع المتعلقة بحماية البيئة ومنع التلوث وتدميرها تُعد من أهم القضايا التي يجب أن تُعطى اهتمامًا جادًا (جوادي آملي، ۱۳۸٦: ۹۱-۹۲).

من بين أهم الموضوعات المطروحة في الأدبيات التقليدية لإدارة التسويق، هو الإعلان عن المنتج، الذي يُطرح تحت أحد الأعمدة الأربعة الرئيسية للتسويق (4P) ، وهو النشاط الترويجي. ومن الواضح أن الإعلان عن المنتج يعتبر أمرًا مقبولًا وضروريًا في بعض الأحيان، لأنه يوفر المعلومات اللازمة لتوضيح الجهل لدى العميل

حول المنتج حتى يتمكن من اتخاذ قراره بناءً على احتياجاته ودخله. لكن إذا أردنا الإشارة إلى العنصر الأكثر أساسية في الإعلان عن منتج لبيعه، يجب أن نؤكد على الخداع والتضليل في هذه العملية، وهو ما يتم تحريمه بشدة في التعاليم الإسلامية:

• قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من لا يمكر ولا يخدع، فإني سمعت جبرائيل عليه السلام يقول: إن المكر والخديعة في النار» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ٣٢٦).

الخداع والتضليل في الأعمال التجارية يمكن أن يظهر في عدة مظاهر، وأهمها في تقديم المنتج، حيث يقوم الفرد بتقديم المنتج بطريقة غير صحيحة تُظهره بشكل مغاير للصفات والخصائص الحقيقية له:

• قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من أعظم المكر تحسين الشر» (الآمدي، ١٤٢٠: ٩٢٦٠).

مورد آخر يمكن التحدث عنه في هذا السياق هو الغش في المعاملات. في هذا التصرف، يقوم البائع بجعل المشتري يتصور المنتج بشكل مختلف عما هو عليه في الواقع، وبالتالي يتخذ قرارًا بالشراء بناءً على هذا التصور. في حال كان العميل قد علم بالواقع، لما كان قد أقدم على إتمام الصفقة بالسعر المعلن. وقد وردت تحذيرات في الروايات المتعلقة بالتجار حول هذا الموضوع:

• قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا صاحب الطعام، أسفل هذا مثل أعلاه؟ من غش المسلمين، فليس منا» (نصيري، ١٣٨٧: ٦٠).

مؤشرات السوق الإسلامي

أ) التسهيل في الأعمال التجارية

أول مبدأ أخلاقي وسلوكي في جميع شؤون التجارة هو تسهيل العمل التجاري. يمكن أن يأخذ تسهيل الأعمال التجارية أشكالًا متعددة، مثلًا عند وزن السلعة لا يجب أن يتغير الوزن بشكل مفرط لتحقيق الوزن المطلوب بدقة، أو في حالة إذا كان الشخص ملزمًا بسداد دينه في نهاية الشهر ولكنه تأخر عدة أيام في الدفع، يجب على الإنسان أن يسعى لعدم التشدد وإظهار القسوة، بل يجب أن يسهل الأمور في التجارة والتعاملات الاقتصادية، وهذا التسهيل يعود بفائدة وربح على الشخص.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضا، سهلاً إذا استقضى» (حر العاملي، ١٤٠٩: ٤٥٠)

ب) الوفاء بالعهد

الإسلام يعير الوفاء بالعهد أهمية كبيرة لدرجة أنه يعتبر الوفاء بالعهد ضرورة حتى مع الأعداء أو من يختلفون في العقيدة والمذهب والهدف. يعد الوفاء بالعهد من القضايا الأساسية التي توليها الشريعة الإسلامية أهمية بالغة؛ لأنه إذا لم يتم الالتزام بهذا المبدأ، فإن النظام الاجتماعي للمجتمع سيتعرض للخلل، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الناس وإضعاف العلاقات الاجتماعية. كما يعتبر القرآن الكريم من صفات المؤمنين الوفاء بالعهد، حيث يقول:

[وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ] [المؤمنون: ٨].

كما يؤكد القرآن الكريم في العديد من الآيات على أهمية الوفاء بالعهد ويحذر من نقض العهود، موعِدًا المخالفين بعذاب شديد (سلطاني، ١٣٨٣: ٦٤).

ج) العدالة

المقصود من العدالة هنا هو العدالة الاجتماعية، أي منح الحقوق لأصحابها أو التعامل مع كل شخص بما يستحقه عقلًا وشرعًا:

[إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ] [النحل: ٩٠].

وهي قاعدة عامة في جميع السلوكيات الاجتماعية للإنسان، بما في ذلك سلوكياته الاقتصادية.

د) عدم التدخل في معاملات الآخرين

من المبادئ الأخلاقية التي يجب الالتزام بها في عمليات البيع والشراء، هو عدم التدخل في وقت إجراء شخص آخر معاملة تجارية مع آخر:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يدخل الرجل في سوم أخيه المسلم» (حر العاملي، ١٤٠٩: ٣٣٨).

هـ) تأثير الأسعار في السوق الإسلامي بشكل زائف

من أهم المواضيع التي يتم دراستها في مجال الأعمال التجارية هي الأسعار والمسائل المتعلقة بها. في الجدول التالي، يتم تسليط الضوء على أهم هذه النقاط:

جدول ٢. تأثير الأسعار والمسائل المتعلقة بها

الأحاديث والآيات	التوضيح	المصدر	العنوان
قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يحتكر إلا خاطئ» (من يرفع سعر سلعة بدون سبب شرعي يعتبر خاطئاً)	قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «التَّاجِرُ» أنه لا ينبغي أن يرفع سعر سلعة بدون أن يكون لها سبب شرعي في شرائها بخلافها	(العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ٣٤٨)	زيادة السعر
قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه«	يجب على الإنسان أن يبيع ولا يحتكر، ولا يخفض ولا يرفع السعر في السوق حتى لا يضر بالناس	(العلامة المجسي، ١٤٠٠: ٩٤)	البحث عن الأسعار المحتكرة
قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من تمنى على أخيه غلا السلعة ليضره، فهو في النار«	من يتمنى ارتفاع الأسعار ليستفيد هو فقط، فهو مذموم، ويجب أن تكون السلعة بأسعار معتدلة	(نصيري، ١٣٨٧: ٩٨)	عدم التمني للغلاء
عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تُكَلِفُوا الناسَ ما لا يُطيقون، ولا تُضَيِّقوا عليهم في أسعارهم«	يجب على المؤمن أن يتجنب استغلال حاجة الناس في رفع الأسعار أو فرض أسعار طائلة عليهم	(الري شهري، ١٣٨٦: ٥٢١)	عدم الاستغلال والاضطرار

و) الربا

الربا يمكن اعتباره أخطر معصية في مجال التجارة. لقد تناولت العديد من الآيات والأحاديث موضوع الربا، حيث تم تحذير الناس من الاقتراب منه، وتم التأكيد على ضرورة تعلم أحكام التجارة للابتعاد عن هذه المعصية. وقد ورد في الأحاديث ضرورة تعلم أحكام التجارة لتجنب الوقوع في الربا:

«أيها الناس، تعلموا الأحكام قبل أن تتاجروا، والله إن الربا في هذه الأمة أخفى من حركة النملة على الحجر الأسود» (الكليني، ١٣٥٩: ١٥٠).

وفيما يتعلق بعقوبات الربا في الدنيا والآخرة، توجد العديد من الأحاديث التي تشير إلى ذلك:

قال الإمام الصادق (عليه السلام): «درهم ربا عند الله أثقل من سبعين مرة الزنا في بيت الله» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ١١٧).

وفي حديث آخر، يتعلق بالأشخاص الذين يعجبون بربا، والذي ازداد ثروتهم من خلال الربا، ويتساءلون عن كيفية هذا الأمر، قال الإمام الصادق (عليه السلام):

«قيل للصادق عليه السلام: نرى الرجل يربي وماله يكثر، فقال: يمحق الله دينه وإن كان ماله يكثر» (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ١١٧).

هذه الأحاديث تشير إلى أن الربا يؤدي إلى هلاك الدين رغم زيادة المال. بناءً على المبادئ الإسلامية، لا يمكن أن يكون المشاركة في الأرباح إلا من خلال العقود المشروعة. وبالتالي، الربا الذي يضمن أرباحًا ثابتة، فهو مرفوض.

النتائج مع التأكيد على مبادئ نهج البلاغة:

- **العدالة والإنصاف في التجارة:**

يؤكد الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة على أهمية العدالة في جميع المجالات، بما في ذلك التجارة. يرى أنه يجب أن

تقوم جميع المعاملات على أساس الإنصاف والعدالة لمنع الفساد والظلم (الخطبة: ٢١٩).

• **ضرورة مراعاة حقوق الأفراد في المعاملات:**

في رسالته إلى مالك الأشتر (الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة)، يوصي الإمام علي (عليه السلام) بضرورة مراعاة حقوق الناس، سواء كانوا عمالًا أو زبائن، بشكل كامل دون تأخير، ويجب أن تحافظ المعاملات على الشفافية.

• **التمسك بالأخلاق في المعاملات التجارية:**

يؤكد الإمام علي (عليه السلام) في عدة مناسبات على أهمية الأخلاق في التجارة، ويعتقد أن الصدق في المعاملات هو الأساس لازدهار الاقتصاد والمجتمع (الخطبة: ١٥٢).

• **النهي عن الظلم والفساد**

كان الإمام علي (عليه السلام) حساسًا تجاه الفساد الاقتصادي والظلم في المجتمع، ويقول إن أي فساد سيؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية (الخطبة: ٢٢٧).

• **المشورة والتشاور في اتخاذ القرارات الاقتصادية:**

أخيرًا، أكد الإمام علي (عليه السلام) على أهمية المشورة وتبادل الآراء في الأمور الاقتصادية، باعتبار ذلك أساسًا للقرارات الصحيحة والناجحة (الرسالة: ٣١).

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق مبادئ الأعمال الحلال دراسات وشواهد من المصادر الإسلامية والتجارب المعاصرة

رغم أن نهج البلاغة يركز على البعد الأخلاقي والتربوي، إلا أن تطبيق هذه المبادئ يترتب عليه آثار اقتصادية ملموسة أثبتتها الدراسات المعاصرة والتجارب العملية، ويمكن تلخيص أبرزها كالتالي:

أولاً: زيادة الإنتاجية وانخفاض تكلفة دوران العمالة أكدت دراسات ميدانية أن الشركات التي تلتزم بمبدأ «تعجيل أجر الأجير قبل أن يجف عرقه» (كما في رسالة الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر في النهج البلاغة) (الرسالة: ٥٣) و«العدالة في الأجور» تشهد انخفاضاً كبيراً في معدل ترك العاملين للعمل وارتفاعاً في الإنتاجية. وقد أشار العلامة المجلسي نقلاً عن الروايات أن تأخير أجر الأجير يُحبط العمل ويُحرم رائحة الجنة (العلامة المجلسي، ١٤٠٠: ١٠٠/ ١٤٧)، وهذا يعني أنَّ الالتزام بهذا المبدأ يؤدي إلى استقرار القوى العاملة وازدياد البركة في العمل.

ثانياً: توسيع السوق وزيادة الثقة أثبتت التجارب المعاصرة في الأسواق الإسلامية (خاصة ماليزيا والإمارات) أن الالتزام بالصدق والشفافية والابتعاد عن الغش والربا يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين، مما يرفع حجم المبيعات. وقد أشار تقرير «حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، (DinarStandard) إلى أنَّ سوق الأغذية والمنتجات الحلال تجاوز ٢,٣ تريليون دولار بسبب ثقة المستهلك في الالتزام بالمعايير الأخلاقية الإسلامية.

ثالثاً: انخفاض تكاليف المعاملات والفساد إن تطبيق مبدأ «الوفاء بالعهد» و«تجنب الغش» و«الشفافية» (رسالة: ٥٣). يقلل من الحاجة إلى الإجراءات القانونية المكلفة والتحقق المتكرر، وبالتالي يخفض تكاليف المعاملات بشكل كبير. كما أن الدول التي طورت نظماً مصرفية إسلامية خالية من الربا شهدت استقراراً نقدياً أكبر وانخفاضاً في معدلات التضخم غير الطبيعي (باك‌نيا، ١٣٨٣: ٧٢-٥٨).

رابعاً: تعريف عملياتي (قابل للقياس) لبعض المبادئ الرئيسية المستمدة من نهج البلاغة؛

• العدالة في الأجور ← يُقاس بمدى قرب الأجر من مستوى «الكفاف والكفاية» (الحكمة: ٣٧٥).

• الشفافية والصدق ← يُقاس بانخفاض عدد القضايا التجارية والشكاوى في الأسواق.

• تجنب الربا والظلم المالي ← يُقاس بنسبة التمويل الإسلامي (المشاركة والمرابحة) إلى إجمالي التمويل.

• سهولة المعاملات والرفق ← يُقاس بمتوسط مدة إتمام الصفقات التجارية ومستوى رضا العملاء.

الخلاصة: إنَّ تطبيق مبادئ الأعمال الحلال المستمدة من نهج البلاغة لا يتعارض مع الكفاءة والنمو الاقتصادي، بل يعززهما من خلال تعزيز الثقة، تقليل تكاليف المعاملات، رفع الإنتاجية، وتوسيع الأسواق، وهذا ما أثبتته التجارب المعاصرة في الدول الإسلامية الناجحة.

الآثار الاقتصادية لمبادئ الأعمال الحلال ونموذج اقتصادي إسلامي

في إطار نموذج اقتصادي إسلامي مستمد من نهج البلاغة (كما في جوادي آملي، ١٣٨٨) ومقارنًا بالفقه الإسلامي (مثل تحريم الربا في الفقه، شريف مرتضى، ١٤٠٥)، يؤدي رعايت هذه المبادئ إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض تكاليف المعاملات (بنسبة ١٠-٢٠٪ بفضل الثقة والشفافية في الأسواق الحلال، إيفيس، ٢٠٢٤) وزيادة الإنتاجية للعاملين (مثل ارتفاع المبيعات والصادرات الحلال في ماليزيا بأكثر من ١٥٪ سنويًا، باكنيا، ١٣٨٣). علل التشكيل في المجتمعات الناجحة (مثل ماليزيا والإمارات) ترجع إلى مؤسسات رقابية قوية وشهادات حلال موحدة، بينما عدم التشكيل في بعض الدول يعود إلى ضعف الحكمرانية والفساد (سبحاني، ١٣٨٠). الشاخصات الكمية تشمل: حجم سوق الحلال العالمي (حوالي ٢,٧ تريليون دولار في ٢٠٢٤، مع نمو ٩-١٢٪ سنويًا)، نسبة التمويل الإسلامي (أكثر من ٧٠٪ في إيران من إجمالي الأصول المصرفية، رضائي، ١٣٨٤)، وانخفاض الشكاوى التجارية ومعدل الفقر (مثل ١٥٪ انخفاض في ماليزيا)، (مصطفى، ٢٠٢٤). هذا يؤثر إيجابًا على تخصيص الموارد (تجنب الاحتكار والربا) وتوزيع الدخل العادل (إرفاني، ١٣٨٣؛ Sullivan، ٢٠٠٣).

النموذج العام للأعمال الحلال من منظور الاقتصاد الإسلامي

لتصميم نموذج الأعمال الحلال، يجب اتخاذ خطوتين رئيسيتين. الخطوة الأولى هي تحديد مفهوم الحلال في الأعمال التجارية، والخطوة الثانية هي تقديم تصنيف للأنشطة التجارية التي تشكل نوعين خاصين من سلوك الحلال في الأعمال التجارية.

الشكل ١. الإطار العام لنموذج مفهوم الحلال في الأعمال التجارية

حدود الحلال في الأعمال التجارية

الحكم الفقهي لأي فعل أو سلوك لا يخرج عن خمس حالات:

إما أن يكون الشارع قد أمر الأفراد بالقيام بذلك الفعل ونهى عن تركه؛

أو أن الشارع قد أمر الأفراد بترك ذلك الفعل ونهى عن القيام به؛

أو أن الشارع قد أمر الأفراد بفعل شيء معين ولكن لم ينههم عن تركه؛

أو أن الشارع قد أمر الأفراد بترك فعل معين ولكن لم ينههم عن القيام به؛

وأخيراً، أن لا يوجد أمر أو نهي يتعلق بهذا الفعل أو تركه.

الحالة الأولى تُسمى واجباً، حيث يجب على الفرد القيام بهذا الفعل ولا يجوز تركه. الحالة الثانية هي حرام، حيث يجب الامتناع عن الفعل وإذا تم فعله فإنه سيؤدي إلى العقاب. الحالة الثالثة هي مكروه، حيث أوصى الشارع بتركه، لكن فعله ليس محظورًا ولن يترتب عليه عقوبة. الحالة الرابعة هي مستحب، حيث أوصى الشارع بفعل هذا الشيء، لكن تركه لا يترتب عليه عقوبة. أما الحالة الأخيرة فهي مباح، حيث لا يوجد أمر أو نهي بشأن الفعل، أي أن فعله أو تركه سيان ولا يترتب عليه شيء.

بناءً على ما تم ذكره من مفهوم الحلال، فإن الحلال في الأعمال التجارية مرتبط بترك الحرام وأداء الواجبات فقط. وبالتالي، لا يدخل المكروه والمستحب في مفهوم الأعمال التجارية الحلال. وعند تقييم مدى تطابق الأعمال التجارية مع مفهوم الحلال، سيتم تقديم تصنيف للنقاط. الحد الأدنى من النقاط يعكس الأعمال المتعلقة بالواجبات والمحرمات، بينما النقاط الأعلى تشير إلى الأعمال التي تمثل مستويات أعلى من الأعمال التجارية الحلال.

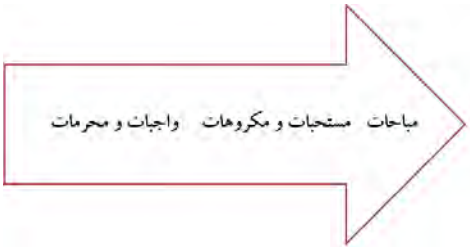

الشكل ٢. النهج الطيفي لمفهوم الأعمال التجارية الطيبة

المؤشرات الأخلاقية والقانونية

الضمانات التنفيذية هي أحد المعايير والمحددات الهامة التي يمكن أن تُستخدم لتصنيف المؤشرات السلوكية في الأعمال التجارية. الضمان التنفيذي هو القوة والسلطة التي تجعل الإنسان يُعاقب على الأفعال السيئة ويُكافأ على الأفعال والسلوكيات الحسنة. وتختلف هذه الضمانات في الأحكام الإسلامية المختلفة :

ضمان التنفيذ المادى	ضمان التنفيذ المعنوى
هناك قوة مادية دنيوية، لكنها عليا، تعاقب الإنسان على أفعاله الشريرة والمخالفة للقانون. والغرض من هذه العقوبة هو إرساء النظام العام في المجتمع.	في هذا النوع من الضمان، لا توجد قوة مادية أو روحية لمعاقبة الإنسان أو مكافأته، بل الضمان من الله وحده، وهو بلوغ الإنسان الكمال أو فقدانه الكمال الإنساني.

المصدر: (مهدوى كني، ١٣٨٨: ١١٦-١١٥)

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن «المؤسسات تتحمل نوعين من المسؤولية» (قراملكي أحد، ١٣٨٩: ١٠٥). المسؤوليات القانونية والجنائية التي يتم بيانها في قوانين التجارة والقوانين الأخرى المتعلقة، والمسؤوليات الأخلاقية التي يتم تدوينها في إطار ميثاق الأخلاقيات داخل المؤسسات. (مصباح يزدي، ١٣٨٢:١١١) لرعاية حقوق الآخرين، يمكن إجبار الأفراد على أداء واجباتهم القانونية تجاه بعضهم البعض، ولكن تنفيذ الأوامر الأخلاقية يعتمد على إيمان الأفراد وقناعتهم بضرورة الالتزام بها. بمعنى آخر، ضمان تنفيذ المسائل الأخلاقية هو ضمان داخلي، بينما ضمان تنفيذ الواجبات القانونية هو ضمان اجتماعي. (حقاني زنجاني، ١٣٧٣: ٣٢).

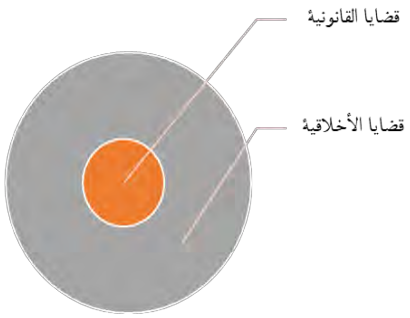

شكل ٣. العلاقة بين القضايا الأخلاقية والقضايا القانونية.

المصدر: (المسعودي پور، ١٣٩٣: ٤٢)

من المنظور الإسلامي، لكي يكون لأي عمل قيمة، يجب أن يكون متصفًا بالنية الإلهية، بينما في النظرة التقليدية المعتادة، يتم تحديد الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية ضمن إطار أهداف ربحية وبقاء المنظمة. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف مؤشرات السلوك.

الجدول أدناه يقدم تصنيفًا لأنواع المسؤوليات التنظيمية بناءً على ما إذا كانت النية الإلهية شرطًا لأداء المسؤولية أم لا، وما إذا كان هناك ضمان تنفيذي دنيوي بالنسبة للمسؤولية أم لا. واحدة من الفروق الهامة بين المسؤوليات التنظيمية من منظور إسلامي ومنظور غربي هي النية الإلهية.

الجدول ٣. واجبات ومحظورات تنظيمية.

النية الإلهية ليست شرطًا للوفاء	النية الإلهية شرط للوفاء
الواجبات والمحظورات الشرعية	الواجبات والمحظورات الشرعية لها ضمان دنيوي للوفاء
الواجبات والمحظورات العرفية	الواجبات والمحظورات الأخلاقية ليس لها ضمان دنيوي للوفاء

المصدر: (مسعودي پور، ١٣٩٣: ٤٢)

التوجيهات الدينية في مجال الأعمال

من منظور الدين الإسلامي، مجرد أن يلتزم الإنسان في مرحلة اكتساب الملكية بالأطر الشرعية لا يمكن اعتباره قد أدّى تكليفه الديني. تعكس المقولات الاقتصادية التي بيّنها الدين في مرحلة ممارسة الملكية اهتمام الشارع بحاجة المجتمع المادية، ومنع حدوث الفقر، والفجوات الطبقية، واضطراب النظام الاجتماعي. في مرحلة اكتساب الملكية، يمكن الإشارة إلى هذه التوجيهات: عدم الغش في البيع، عدم الربا، عدم الغصب والسرقة، وما إلى ذلك. ومن بين التوجيهات الأخلاقية في مرحلة اكتساب الملكية يمكن ذكر إعادة السلعة في حال رجوع العميل، بشرط أن لا يكون هناك خيار من خيارات المعاملة.

في مرحلة ممارسة الملكية والاستفادة مما اكتسبه الأفراد، وضع الشارع المقدس مجموعة من الواجبات والمحظورات. من بين التوجيهات القانونية التي طلبها الشارع المقدس في مرحلة ممارسة الملكية، يمكن ذكر الزكاة، والضرائب، وما إلى ذلك. أما بالنسبة للتوجيهات التي لها جانب أخلاقي، فيمكن الإشارة إلى الإنفاق، والقرض الحسن، وغيرها.

إحدى التصنيفات الموضوعية للأعمال هي التصنيف بناءً على مستوى العمل. وفقًا لذلك، يمكن تصنيف التوجيهات الدينية المتعلقة بالأعمال إلى ثلاث فئات: التوجيهات المتعلقة بالجانب الفردي، التوجيهات المتعلقة بالجانب الجماعي، والتوجيهات المتعلقة بالجانب التنظيمي. (مسعودي‌پور، ١٣٩٣: ٤٢).

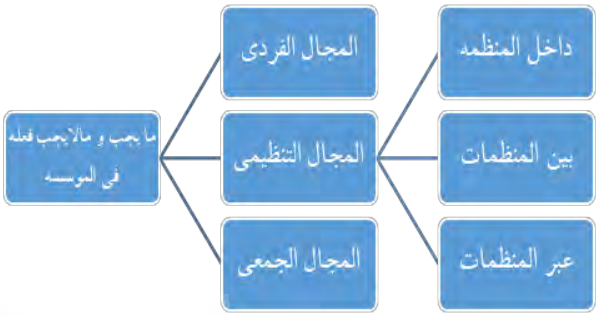

الشكل ٤. الواجبات والمحظورات السلوكية بناءً على المستويات التنظيمية.
المصدر: (الكيان پور، ١٣٩٢: ٤٢)

في التصنيف السابق، كان التركيز الأكبر على الواجبات والمحظورات على المستوى الفردي، بمعنى أن الفرد كمالك لعمل تجاري يجب أن يتصرف بطريقة تتماشى مع التوجيهات الشرعية. ومع ذلك، تم تجاهل مجالات الجماعة والتنظيم إلى حد ما. كما أن تنظيم التفاعلات الإنسانية في العلاقات التجارية يمكن اعتباره الركيزة الأهم لتحسين علاقات الأعمال.

الشكل ٥. مبادئ الأعمال الحلال في نهج البلاغة

نموذج العمل الحلال من منظور نهج البلاغة

يتم دمج نموذج العمل الحلال بناءً على المبادئ الأخلاقية والدينية الواردة في نهج البلاغة مع الرؤية التي تركز على العدالة، الصدق، المسؤولية، الشفافية، والنية الإلهية. هذه المبادئ ليست ذات تأثير أخلاقي فحسب، بل تؤثر أيضًا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الالتزام بها أمرًا ضروريًا لإنشاء أعمال تجارية ناجحة من الناحية الدينية والاقتصادية.

مبادئ العدالة والإنصاف في التجارة

يؤكد الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة مرارًا على ضرورة الالتزام بالعدالة والإنصاف في المعاملات التجارية. ففي الخطبة: ٢١٩، يقول: «العدالة يجب أن تكون أساس كل الأمور، خاصة في التجارة» (الخطبة: ٢١٩). يمكن إضافة هذه النقطة إلى قسم (حدود الحلال في العمل التجاري)، حيث يُشدد على أن الالتزام بالعدالة والإنصاف في جميع مراحل العمل التجاري أمر أساسي للحفاظ على (حلال) العمل.

ضرورة الشفافية والصدق في المعاملات

في رسالته رقم ٥٣ إلى مالك الأشتر، يؤكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة الصدق والشفافية في العلاقات التجارية، ويقول: «لا ينبغي في التجارة أن يكون هناك خداع أو مكابرة» (الرسالة: ٥٣). يمكن إضافة هذه النقطة إلى قسم (التوجيهات الدينية في مجال العمل التجاري)، حيث إن الالتزام بالصدق والشفافية لا يُعتبر أمرًا أخلاقيًا فقط، بل له أيضًا تأثير كبير في الجانب القانوني.

المسؤولية والالتزام بحقوق الآخرين

في خطبته رقم ١٩٣، يؤكد الإمام علي (عليه السلام) قائلاً: «يجب على الفرد أن يكون مسؤولاً عن أفعاله، وأن يتجنب القيام بأي أفعال تضر بحقوق الآخرين» (الخطبة: ١٩٣). يمكن إضافة هذه النقطة إلى قسم (المؤشرات الأخلاقية والقانونية)، حيث يجب أن تكون المسؤولية في العمل التجاري قائمة على أساس العدالة واحترام حقوق الآخرين.

الابتعاد عن الخداع والظلم في العمل التجاري

في الخطبة ٢١٦، يشير الإمام علي (عليه السلام) إلى أن الخداع في التجارة والظلم يؤديان إلى زوال البركة في العمل. يمكن تضمين هذه النقطة في قسم (حدود الحلال في العمل التجاري)، حيث يتم التأكيد على أنه لا مكان للخداع أو الظلم في العمل التجاري الإسلامي ويجب تجنبها.

أهمية المشورة والتعاون في اتخاذ القرارات الاقتصادية

في رسالته رقم ٣١ إلى مالك الأشتر، يوصي الإمام علي (عليه السلام) بأن المشورة مع الأشخاص ذوي الخبرة والحكمة هي سبب نجاح الأمور. يمكن إضافة هذه النقطة إلى قسم (التوجيهات الدينية في مجال العمل التجاري)، حيث يشير إلى أن التعاون والمشورة مع الآخرين يمكن أن يحقق نتائج أفضل في مجال الأعمال.

دور الحوكمة والمؤسسات في ترسيخ مبادئ الأعمال الحلال: رؤية نهج البلاغة وتطبيقاتها المعاصرة

إن نهج البلاغة لا يقدم مجرد نصائح أخلاقية فردية، بل يرسم نموذجاً حوكمياً متكاملاً للدولة والمجتمع يجعل تطبيق مبادئ الأعمال الحلال ممكناً وعملياً، وأبرز عناصره:

أولاً: دور الوالي (رئيس الدولة أو الحاكم) في الرسالة الشهيرة رقم ٥٣ إلى مالك الأشتر يضع الإمام علي عليه السلام أسس الحوكمة الرشيدة:

- اختيار العمال والموظفين الأكفاء الأمناء (الرسالة: ٥٣).
- المراقبة المستمرة والمحاسبة الدورية: «فَتَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ وَابْعَثْ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ» (دشتي، ١٣٧٨).
- منع تعارض المصالح: نهي التجار والولاة عن التجارة الشخصية حتى لا يستغلوا السلطة.

ثانياً: إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة يأمر الإمام علي عليه السلام بإنشاء «الحسبة» (الرقابة على الأسواق) و«ديوان المظالم» لتلقي شكاوى الناس مباشرة، مما يضمن تنفيذ مبادئ العدالة والشفافية والوفاء بالعهد على مستوى السوق كله.

ثالثاً: الربط بين الثواب والعقاب المؤسسي يربط نهج البلاغة بين الأداء الأخلاقي والمصير التنظيمي:

- من يلتزم ← ترقية وتكريم (الحكمة: ١٧٦).
- من يخون ← عزل فوري ومحاسبة علنية (الخطبة: ٢٧) و(الخطبة: ١٥).

رابعاً: التطبيقات المعاصرة الناجحة لهذا النموذج:

- ماليزيا: أنشأت هيئة «جاكيم (JAKIM) «لمنح شهادات الحلال + هيئة مكافحة الفساد ← (MACC) أدّى إلى تصدير منتجات حلال بقيمة تجاوزت ١٢ مليار دولار سنوياً.
- الإمارات العربية المتحدة: أنشأت «هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس + (ESMA) «نظام رقابة إلكتروني على الأسواق ← احتلت المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر «غياب الفساد في القطاع الخاص».(IMD Competitiveness Ranking 2024)
- إيران: تجربة «الصندوق التعاوني للقروض الحسنة» المستوحى من نهج البلاغة والروايات ← منح أكثر من ٣ ملايين قرض بدون ربا حتى ١٤٠٣هـ.ش (باك‌نيا، ١٣٨٣).

في مقارنة مع الاقتصاد الإسلامي المعاصر، تعزز هذه المؤسسات (مثل هيئة جاكيم في ماليزيا وESMA في الإمارات) التنفيذ من خلال مقررات صارمة، مما يقلل الفساد ويحسن التصنيف العالمي في غياب الفساد (الإمارات في المراتب الأولى عالميًا، Ifiss، ٢٠٢٤)، ويزيد صادرات الحلال (أكثر من ٦١ مليار رينغيت ماليزي في ٢٠٢٤، ولي‌پور، ١٣٨٦).

الخلاصة :إن مبادئ الأعمال الحلال في نهج البلاغة ليست مجرد قيم فردية، بل هي منظومة حوكمية متكاملة تجمع بين:

- اختيار القيادات الصالحة؛
- الرقابة المؤسسية المستقلة؛
- الثواب والعقاب الواضح؛
- الفصل بين السلطة والتجارة الشخصية.

وهذا النموذج هو الذي يفسر نجاح بعض الدول الإسلامية في ترسيخ هذه القيم، وفشل بعضها الآخر عندما تُركت القيم للضمير الفردي دون دعم مؤسسي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن نهج البلاغة لا يقدم مجرد نصائح أخلاقية فردية، بل يرسم منظومة متكاملة للأعمال الحلال تجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية:

أولاً: البعد التشريعي–الأخلاقي، حيث وضع معايير واضحة ودقيقة للمعاملات (العدالة في الأجور، الشفافية، تجنب الربا والغش، الوفاء بالعهد، سهولة التعامل ورفع الحرج)، وهي معايير تتفق في جوهرها مع الفقه الإسلامي التقليدي، لكنها تتجاوزه في عمقها الإنساني والقيادي.

ثانياً: البعد المقارن، فبينما يركز الفقه التقليدي على الحدود الشرعية (الحلال والحرام)، فإن نهج البلاغة يقدم رؤية حوكمية عليا تربط الأخلاق الفردية بالنظام المؤسسي، ويتقاطع هذا التوجه مع الاقتصاد الإسلامي المعاصر الذي يسعى لتفعيل هذه القيم عبر البنوك الإسلامية، شهادات الحلال، ومؤسسات الرقابة.

ثالثاً: البعد التطبيقي–الاقتصادي، حيث أثبتت التجارب المعاصرة (ماليزيا، الإمارات، إندونيسيا) أن تطبيق هذه المبادئ عبر حوكمة رشيدة ومؤسسات رقابية مستقلة يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات، رفع إنتاجية العاملين، توسيع الأسواق (سوق الحلال العالمي تجاوز ٢,٣ تريليون دولار)، ترسيخ الثقة، وتقليل الفساد.

إن السبب الرئيسي لضعف تطبيق هذه القيم في بعض المجتمعات الإسلامية ليس في القيم نفسها، بل في غياب النموذج الحوكمي الذي رسمه الإمام علي عليه السلام في رسالته إلى مالك الأشتر: اختيار القيادات الصالحة، الفصل بين السلطة والتجارة، إنشاء مؤسسات حسبة ورقابة مستقلة، وربط الثواب والعقاب بالأداء الأخلاقي.

وبذلك يبقى نهج البلاغة حتى اليوم المرجع الأعلى لبناء اقتصاد إسلامي حلال فعّال، عادل، ومستدام. مقارنًا بالفقه الإسلامي، يتجاوز نهج البلاغة الحدود الشرعية إلى نموذج حوكمي يعزز الكفاءة الاقتصادية، مع بيانات تثبت آثارها الكمية على الإنتاجية والتوزيع (هادوي‌نيا، ١٣٨٧)؛ (Sullivan، ٢٠٠٣).

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

نهج البلاغة

ابن الأثير، مبارك بن محمد، الجرزي، (١٣٩١ق)، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، المجلد١، قم: مؤسسة المطبوعات الإسماعيليان.

الآمدي، (١٤٢٠ق)، *غرر الحكم*، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية الحوزة العلمية بقم، مكتب الإعلام الإسلامي مركز النشر.

الأميني، السيد حسن، (د.ت)، *حقوق المدني*، ٦ مجلدات، طهران: انتشارات الإسلامية.

الأيرواني، جواد، (١٣٨٣ش)، الأخلاق الاقتصادية من وجهة نظر القرآن والحديث، *مجلة الإلهيات والحقوق*، العدد ١٤.

جوادي الآملي، عبد الله، (١٣٨٦ش)، *الإسلام والبيئة*، الطبعة الثالثة، مركز نشر إسراء.

ـــــــــــ، (١٣٨٨ش)، *المجتمع في القرآن (تفسير موضوعي للقرآن الكريم)*، الطبعة الثانية، انتشارات إسراء.

الحر العاملي، (١٤٠٩ق)، *وسائل الشيعة*، (المجلد ١٧)، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

الحراني، ابن شعبة الحسن بن علي، (١٣٨٢ش)، *تحف العقول*، انتشارات آل علي عليه السلام.

الحقاني الزنجاني، حسين، (١٣٧٣ش)، *حقوق الأسرة في الإسلام*، قم: دار التبليغ الإسلامي.

الحلي، المقداد بن عبد الله السيوري، (د.ت)، *كنز العرفان في فقه القرآن*، ترجمة: بخشايشي عبد الرحيم العقيقي (مجلدان)، الطبعة الأولى، قم: پاساژ قدس. [بالفارسية]

الحميري، نشوان بن سعيد، (١٤٢٠ق)، *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، المجلد ٣، بيروت: دار الفكر المعاصر.

الدشتي، محمد، (١٣٧٨ش)، *نهج البلاغة*، قم: مؤسسة الثقافية التحقيقية أمير المؤمنين.

الرضائي، مجيد، (١٣٨٤ش)، آثار بعض القواعد الفقهية على سوق العمل، *مجلة: اقتصاد إسلامي*، السنة الخامسة– الصيف.

السبحاني، جعفر، (١٣٨٠ش)، *مثل‌هاى زيباى قرآن (١٤)*، عمل رياكاران بى ايمان؛ درسهايى از مكتب اسلام. [بالفارسية]

ـــــــــــ، (١٣٨٠ش)، دراسة بعض العناصر الاقتصادية المنهي عنها في الأحكام الإسلامية، *مجلة التحقيقات الاقتصادية جامعة طهران*، العدد ٥٨.

السلطاني، إسماعيل، (١٣٨٣ش)، العلاقات الأخلاقية والاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين من وجهة نظر القرآن، *مجلة المعرفة*، العدد ٨٣.

الشريف المرتضى، علي بن الحسين، (١٤٠٥ق)، *رسائل الشريف المرتضى*، الطبعة الأولى، (٤ مجلدات)، قم – إيران: دار القرآن الكريم.

الشيخ الصدوق، (١٣٤٩ش)، *الأمالي للصدوق*، كتابفروشي الإسلامية.

الطباطبائي، السيد محمد الحسين، (١٣٧٤ش) *تفسير الميزان*، المجلد ١٠، قم: مكتب نشر الإسلامي التابع لجامعة مدرسين الحوزة العلمية.

ـــــــــــــ، (١٣٧٤ش)، *تفسير الميزان*، ترجمة: السيد محمد باقر الموسوي الهمداني، المجلد ٣، قم: مكتب نشر الإسلامي التابع لجامعة مدرسين الحوزة العلمية.

العاملي، الشهيد الثاني، (١٤١٠ق)، *الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية*، المجلد ٣، قم: كتابفروشي داوري.

العلامة المجلسي، محمد باقر، (١٤٠٠ق)، *بحار الأنوار*، المجلد ١٠٠، بيروت: مؤسسة الوفاء.

ـــــــــــــ، (١٤٠٠ق)، *بحار الأنوار*، المجلد ٣٦، بيروت: مؤسسة الوفاء.

الفيومي، أحمد بن محمد المقري، (١٣٨٣ش)، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*، قم: منشورات دار الرضي.

القراملكي، أحد فرامرز، (١٣٨٩ش)، *الأخلاق التطبيقية في إيران والإسلام*، الطبعة الأولى، طهران: مركز بحوث الدراسات الثقافية والاجتماعية. [بالفارسية]

القرشي، السيد علي أكبر، (١٤١٢ق)، *قاموس القرآن*، المجلد ٢، طهران: دار الكتب الإسلامية.

الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب، (١٤٠٧ق)، *الكافي*، (الطبعة الإسلامية)، ٨ مجلدات، الطبعة الرابعة، طهران: دار الكتب الإسلامية.

ـــــــــــــ، (١٣٥٩ش)، *الكافي*، المجلد ٥ الحديث ٤، انتشارات علمية إسلامية.

كيان‌پور، سعيد؛ وتولايي رويا، (١٣٩٣ش)، *سنجش و بهبود محيط كسب وكار هميدان*، انتشارات: فراگير هگمتانه. [بالفارسية]

المحدث النوري، ميرزا حسين، (١٤٠٨ق)، *مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل*، المجلد ١٢، بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

المحمودي الريشهري، محمد، (١٣٨٦ش)، *ميزان الحكمة مؤسسة علمية ثقافية*، دار الحديث منظمة الطباعة والنشر.

المسعودي‌پور، سعيد، (١٣٩٣ش)، *مفاهيم وأصول كسب‌وكار حلال*، مركز بحوث المجلس. [بالفارسية]

المصباح اليزدي، محمد تقي، (١٣٨٢ش)، *نظرية الحقوق الإسلامية*، تدوين وكتابة: محمد مهدي كريمي نيا، قم: منشورات مؤسسة التعليمية والبحثية الإمام الخميني (ره).

المصطفوي، حسن، (١٤٠٢ق)، *التحقيق في كلمات القرآن الكريم*، ١٤ مجلداً، الطبعة الأولى، طهران: مركز الكتاب للترجمة والنشر.

المهدوي كني، صديقة، (١٣٨٨ش)، *ساختار گزاره‌هاى اخلاقى قرآن*، رويكردي معناشناختى، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الإمام الصادق عليه السلام. [بالفارسية]

نصيري، علي، (١٣٨٧ش) ،*كنز العمال*، مؤسسة الثقافية والإعلامية تبيان. [بالفارسية]

هادوي‌نيا، علي أصغر، (١٣٨٧ش)، *فلسفة الاقتصاد (في ضوء رؤية القرآن الكريم)*، الطبعة الأولى، طهران: منظمة نشر معهد الثقافة والفكر الإسلامي.

واسطي زبيدي حنفي، محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني، (١٤١٤ق)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ٢٠ مجلداً، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ولي‌پور، محمد طاهر، (١٣٨٦ش)، احتكار ومقابلة معه من وجهة نظر الروايات، *سفير*، العدد ٢. [بالفارسية]

A Dictionary of Business (1996) Second Edition Oxford p 503

Ifiss S & Mssassi S (2024) Redefining administrative efficiency Incorporating Imam Ali's ethical values into Moroccan public institutions Journal of Economics Finance and Management Studies 7(8) Article 25 https://doi.org/10.47191/jefms/v7-i8-25

Mustapha M R Ahamad F Hazahari N Y & Samsudin N (2024) Ethical issues in the halal food supply chain A systematic bibliometric review Journal of Islamic Marketing https://doi.org/10.1108/jima-07-2023-0210

Sullivan A & Sheffrin S M (2003) Economics Principles in Action Upper Saddle River New Jersey Pearson Prentice Hall p 29.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال هشتم، شماره اول، پیاپی ۱۵، پاییز و زمستان ۱۴۰۳ (۸۸-۷۱)
DOI: 10.30473/anb.2026.74944.1454

«مقاله پژوهشی»

مبانی کسب‌وکار حلال در نهج‌البلاغه: مطالعه تطبیقی با فقه اسلامی و اقتصاد اسلامی معاصر و آثار اقتصادی آن بر کارایی و بهره‌وری

سعید کیان‌پور[1]*، امیرعلی فرهنگ[2]، الهام رضائی[3]

۱. استادیار، گروه اقتصاد، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران.
۲. دانشیار، گروه اقتصاد، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران.
۳. استادیار گروه فقه و مبانی حقوق اسلامی، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران.

نویسنده مسئول:
سعید کیان‌پور
رایانامه: s_kianpoor@pnu.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۴۰۴/۰۴/۰۲
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۴/۱۱/۲۶

استناد به این مقاله:
کیان‌پور، سعید؛ فرهنگ، امیرعلی و رضائی، الهام. مبانی کسب‌وکار حلال در نهج‌البلاغه: مطالعه تطبیقی با فقه اسلامی و اقتصاد اسلامی معاصر و آثار اقتصادی آن بر کارایی و بهره‌وری. دراسات حديثة في نهج‌البلاغة، ۸(۱)، ۸۸-۷۱.
(DOI:10.30473/anb.2026.74944.1454)

چکیده

کسب‌وکار حلال در اقتصاد یکی از مهم‌ترین موضوعات در جوامع اسلامی است. این پژوهش در دو بخش شاخص‌های اسلامی در کسب‌وکار و بازار اسلامی، و شاخص‌های اخلاقی و حقوقی، با استناد به آموزه‌های دینی از نهج البلاغه و روایات بررسی شده است. از شاخص‌های اسلامی می‌توان به رعایت حقوق و دستمزد کارگران (وجوب تعیین دستمزد اجیر از دیدگاه نهج‌البلاغه) اشاره کرد. همچنین وفای به عهد در معاملات، آسان‌گیری، عدالت، تأثیرگذاری قیمت‌ها در بازار اسلامی و حرمت ربا از مهم‌ترین شاخص‌های بازار اسلامی هستند. در بخش دوم، هر کسب‌وکاری که بخواهد در چارچوب شریعت و اخلاق اسلامی باشد، باید شاخص‌هایی مانند عدالت و انصاف، شفافیت و صداقت، مسئولیت‌پذیری، مشاوره و پرهیز از فریب را رعایت کند. این مطالعه اصول نهج البلاغه را با فقه اسلامی سنتی (مانند حرمت ربا) و اقتصاد اسلامی معاصر (مانند مدل‌های بانکداری اسلامی) مقایسه می‌کند و آثار اقتصادی آن‌ها بر کارایی (مانند افزایش بهره‌وری ۲۰٪ در بازارهای حلال مالزی) و توزیع عادلانه درآمد را بررسی می‌نماید. همچنین نقش حکمرانی و نهادها در اجرای این ارزش‌ها برجسته شده، با استناد به داده‌های واقعی مانند بازار جهانی حلال به ارزش حدود ۲.۷ تریلیون دلار. روش پژوهش توصیفی-تحلیلی با مدل اقتصادی اسلامی است و داده‌ها از منابع کتابخانه‌ای و آمار اقتصادی جمع‌آوری شده است.

واژه‌های کلیدی

کسب‌وکار حلال، نهج البلاغه، فقه اسلامی، اقتصاد اسلامی معاصر، حکمرانی اسلامی.

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۳ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.
این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)